الأمم المتحدة

A/C.6/72/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
23 October 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غفور . . . . . (سنغافورة)

لاحقا: السيدة ماكدوغال (نائبة الرئيس) . . . . . (أستراليا)

المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17292 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

بيان رئيس الجمعية العامة

١ - **السيد لايتشاك** (سلوفاكيا)، رئيس الجمعية العامة: قال إن تعزيز القانون الدولي يكمن في صميم ولاية الأمم المتحدة، على النحو المبين في ميثاقها الذي يدعو إلى تهيئة الظروف التي يتم بموجبها الحفاظ على العدالة واحترام القانون الدولي. وقد اضطلعت اللجنة بدور مهم في تحقيق ذلك الهدف، وأثّر عملها على كثير من الناس في جميع أنحاء العالم. ويمكن تعزيز ذلك العمل عن طريق دعم لجنة القانون الدولي بوصفها الكيان المسؤول عن التطوير التدريجي للقانون الدولي. ويتيح اقتراب الذكرى السنوية السبعين لإنشاء اللجنة فرصةً للتفكير في أفضل السبل لتقديم هذا الدعم. وإن إنجاز القراءة الأولى لمشاريع المواد المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في الدورة التاسعة والستين للجنة هو تطور جدير بالترحيب الخاص. وفي الوقت نفسه، من المهم التركيز على الرجال والنساء الذين يضطلعون بأعمال الأمم المتحدة على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود التي تبذلها المنظمة لبناء القدرات الوطنية بما يتمشى مع المعايير الدولية ستذهب سدى إذا لا يحترم قادةُ تلك الجهود سيادةَ القانون وإذا كانوا ضالعين في الفساد أو الاحتيال أو أي سلوك آخر يتناقض مع مبادئ المنظمة. وفي هذا الصدد، لا يزال عمل اللجنة بشأن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات بالغ الأهمية ويساهم في الجهود الجارية للقضاء على ما يرتكبه هؤلاء الأفراد من انتهاك واستغلال جنسيين.

٢ - وأضاف قائلا إن القانون الدولي لا يمكن أن يظل على ما هو عليه عبر الزمن. ويجب أن يتكيف مع الظروف المتغيرة، مثل انتشار الإرهاب الدولي الذي يشكل تحديا هائلا يتطلب استجابة منسقة وواسعة النطاق. وإن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عنصر حاسم في تلك الاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن.

٣ - وتابع قائلا إن قوة عنصر سيادة القانون مهمة أيضا لمكافحة الإرهاب، لأنها تتيح وضع آليات لمكافحة تجنيد الإرهابيين وتمويلهم. وهناك حاجة إلى مؤسسات ونظم عدالة قوية من أجل محاسبة الجناة. وعلى العكس من ذلك، فإن غياب سيادة القانون كثيرا ما يكون سببا جذريا للنزاع، وهو ما يشكل في حد ذاته أرضية خصبة للإرهاب. وعلاوة على ذلك، يجب إدماج عنصر سيادة القانون في جميع الركائز الثلاث لعمل المنظمة: فبدونه، لا يمكن تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة؛ ولا يمكن حماية حقوق أي شخص بشكل كامل؛ ولا يمكن للسلام أن يستمر. واختتم قائلا إن مواصلة مناقشة أساليب عمل اللجنة ستسهم في تنشيط الجمعية العامة. وذكر أنه يقف مع فريقه على أهبة الاستعداد لدعم اللجنة في عملها المهم.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (*تابع*) (A/72/111 و A/72/111/Add.1)

٤ - **السيد بصديق** (الجزائر): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إن الدول الأفريقية تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة، أينما كان وأيا كانت الجهة التي تمارسه وأيا كانت الجهة التي يُمارس ضدها. وإن المجموعة ترحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتشجع وكيل الأمين العام المعين حديثا لرئاسة المكتب على العمل عن كثب مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب الذي يشغل أيضا منصب مدير المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب. وتؤكد المجموعة من جديد أهمية إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي وما برحت تبدي استعدادها للعمل مع آخرين من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الاتفاقية ومواصلة تنقيح استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقال إنه ينبغي كذلك النظر بجدية في الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة للبت في مسألة وضع استجابة دولية للتصدي للإرهاب.

٥ - واسترسل قائلا إن أفريقيا أقرّت منذ زمن طويل بضرورة اتخاذ تدابير محددة لمكافحة الإرهاب. وقد أنشأ الاتحاد الأفريقي المركزَ الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب بوصفه منتدى للتعاون الإقليمي والدولي بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا، ونفّذ العديد من البرامج الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب. وشجع الاتحاد الأفريقي أيضا على وضع عمليات إقليمية مثل عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. واضطلعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أيضا بدور مهم في مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، شدد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على ضرورة معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف من خلال استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب تؤدي إلى

تمكين منظمات المجتمع المدني والقادة الدينيين والنساء والفئات الضعيفة وتشمل لا الأمن وإنفاذ القانون فحسب، بل أيضا القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية. وتهدف تدابير أخرى إلى مكافحة تغذية نزعة التطرف وتحسين مراقبة الحدود ومنع تمويل الإرهاب. وفيما يتعلق بالتدابير القانونية، دخلت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢، واعتُمدت في نفس العام خطة عمل لتنفيذها. وفي عام ٢٠١١، اعتُمد قانون نموذجي أفريقي بشأن مكافحة الإرهاب بهدف مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تعزيز تشريعاتها الوطنية في هذا المجال.

٦ - وأردف قائلاً إن تمويل الإرهاب هو إحدى المسائل التي تثير قلقاً بالغاً، لا سيما وأن أحد مصادره الرئيسية هو دفع الفدية. ولذلك فإن المجموعة تحث الدول الأعضاء على التعاون في معالجة مسألة دفع الفدية للجماعات الإرهابية. وبالنظر إلى ضرورة تعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، ترحب المجموعة بالشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى التي أقيمت بمساعدة الولايات المتحدة وبفضل إعلان وخطة عمل مدريد بشأن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا. وإن أفريقيا تحرص دوما على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة الإرهاب إلا أن العديد من الدول الأفريقية تعاني من عدم كفاية الموارد والقدرات وتناشد المجتمع الدولي أن يمدها بالمساعدة في هذا الصدد.

٧ - واختتم قائلا إنه يجب معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب والتطرف العنيف على الصعيد العالمي. وإن إيجاد عالم أكثر سلاما وعدلا من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في نزع الشرعية عن الخطاب الإرهابي.

٨ - **السيد مونسافنغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أكد من جديد إدانة بلده للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فقال إن الإرهابيين استخدموا في الهجمات الأخيرة أدوات مثل السكاكين والشاحنات التي يسهل توافرها وتستخدم عادة في الحياة اليومية. ومن الصعب جدا منع هذه الهجمات التي يمكن أن تؤثر سلبا على حسن سير المجتمع. ولذلك فإن وفد بلده يؤيد جهود المجتمع الدولي لمكافحة آفة الإرهاب. ولكي تكون تلك الجهود أكثر فعالية، يجب معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب.

٩ - وأضاف قائلا إن بلده يضطلع بدور نشط في أطر التعاون الإقليمية لمكافحة الإرهاب، ويظل ملتزما بتنفيذ اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب وغيرها من التدابير الواردة في خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥. وصدّق أيضا على ١٣ اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب وهو بصدد اتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماته بموجب تلك الاتفاقيات وبموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأضاف قائل إن بلده يرحب بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب الذي من شأنه أن يعزز دعم المنظمة للدول الأعضاء في تنفيذها للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

١٠ - **السيد محمد آل ثاني** (قطر): قال إن قطر تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وإن الحاجة تقتضي أكثر من أي وقت مضى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وإن بلده سيظل طرفا فاعلا في المفاوضات الجارية من أجل وضع تلك الاتفاقية. وينبغي لأي صك من هذا القبيل أن يتضمن تعريفا واضحا للإرهاب الذي لا يمكن ربطه بأي عرق أو دين أو ثقافة. ويجب التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة عن النفس التي تلجأ إليه الشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

١١ - وأضاف قائلا إن الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أعاقتها عوامل من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان والتهميش والتمييز واختلاق الأزمات لتغطية الإخفاقات الداخلية للدول وتسييس جهود مكافحة الإرهاب. وكثيرا ما تطلق الدول تهمة الإرهاب في سياق نزاع سياسي أو لقمع المعارضين السياسيين أو لتشويه صورة بلدان أخرى وعزلها والوصاية على قرارها السيادي. وهذه الممارسة تتنافى مع الاستراتيجية ويجب التصدي لها. ويجب ألا تستخدم مكافحة الإرهاب ذريعة للضغط على الدول لأغراض سياسية.

١٢ - وتابع قائلا إن بلده يواصل إقامة شراكات دولية للقضاء على الإرهاب ومواجهة الأيديولوجيات التي تروج للعنف. وقد صدّق على معظم صكوك مكافحة الإرهاب واتخذ تدابير للوفاء بجميع التزاماته، ولا سيما بإنفاذ الجزاءات المفروضة على الأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات الصادرة عن مجلس الأمن. ويعمل بلده عن كثب مع لجان مجلس الأمن والخبراء الذين يساعدونها، وقد تبرع بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وقع على مذكرة تفاهم مع مؤسسة صلتك وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب للتصدي للتطرف العنيف وجذور الإرهاب في

المنطقة. وقد أبرم اتفاقات ثنائية عديدة بشأن مكافحة الإرهاب، منها اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية في تموز/يوليه ٢٠١٧. وهو عضو في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش ويستضيف قاعدة قوات جوية تابعة للولايات المتحدة. وقال إن بلده من مؤسسي الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف ومساهم بارز فيه. وإنه يواصل تعزيز إطاره التشريعي لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك غسل الأموال الجريمة السيبرانية ذات الصلة بالإرهاب، ويراقب العديد من الجمعيات الموجودة في البلد للتأكد من أنها لا تدعم الإرهاب بأي شكل من الأشكال.

١٣ - **السيد هاسيبي** (اليابان): قال إنه على الرغم من اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٥١/٧١ المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فإن الهجمات الإرهابية لا تزال تحدث في جميع أنحاء العالم. وإن بلده يدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ويلتزم التزاما راسخا بمكافحته. ويتطلب التهديد بذل جهود دولية عاجلة ومنسقة، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور حاسم. ويرحب بلده بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب مؤخرا، ويعرب عن أمله في أن يكون فعالا في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. كما أنه يرحب باتخاذ مجلس الأمن سلسلة من قرارات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك القراران ٢٣٧٠ (٢٠١٧) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، ولطالما شدد على أهمية تنفيذها الكامل. وفي هذا السياق، قدم بلده ٤٥ بليون ين على مدى ثلاث سنوات لتعزيز دعم مكافحة الإرهاب في آسيا والمساعدة في تدريب ٢ ٠٠٠ من موظفي مكافحة الإرهاب، مع التركيز على تعزيز أمن الحدود وبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون، وتعزيز تهيئة مجتمعات يسودها التسامح من خلال التخفيف من وطأة الفقر وتوفير الدعم التعليمي والمهني.

١٤ - ونظرا إلى أن بلده سيستضيف كأس العالم للرغبي في عام ٢٠١٩ ودورة الالعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في عام ٢٠٢٠، فهو يعزز مختلف الاجراءات الأمنية، بما في ذلك توجيهات الشرطة للشركات الخاصة التي تتاجر بالسيوف والأسلحة النارية والمتفجرات والمواد الكيماوية الأخرى التي يمكن أن تستخدم في صنع القنابل. ويعلق أيضا أهمية كبيرة على وضع نظام قانوني قوي لمكافحة الإرهاب. واختتم قائلا إن بلده، بوصفه دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها، سيتعاون مع الدول الأطراف الأخرى في مكافحة هذه الجرائم، بما في ذلك الإرهاب، عن طريق المساعدة في مجال التحقيقات وتسليم المطلوبين.

١٥ - **السيد هلال** (المغرب): أعرب عن ترحيب بلده بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب وعن تعهده بالتعاون الكامل مع المكتب في اضطلاعه بعمله. وقال إن الهجمات الإرهابية مستمرة في جميع أنحاء العالم رغم جهود المجتمع الدولي. وكرر تأكيد إدانة بلده القاطعة للإرهاب في جميع أشكاله، فهو عمل لا يمكن تبريره. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

١٦ - وأضاف يقول إن من الأهمية بمكان بالنسبة إلى الدول الأعضاء تنفيذ جميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك منع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القراران ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥). ورأى أنه يجب على الأمم المتحدة أن تدعم الدول الأعضاء في ذلك المسعى عن طريق توفير التدريب والتوجيه ومساعدتها في تحديث أنظمتها القضائية والجنائية والأمنية لمكافحة الإرهاب. وأعرب عن ترحيب بلده بالجهود التي تبذلها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (المديرية التنفيذية) لتقييم استجابات الدول واحتياجاتها في هذا الصدد.

١٧ - واستطر د قائلا إنه في مواجهة تنامي ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يتنقلون عبر الحدود للوصول إلى البؤر الساخنة المختلفة أو لزعزعة استقرار الدول، في انتهاك لسيادتها وسلامتها الإقليمية، استضاف بلده اجتماعات عدة بشأن أمن الحدود، بينها المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني المعني بأمن الحدود لبلدان منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي. واعتبر أن عودةَ أولئك المقاتلين إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان إقامتهم أو تشتتَهم في أعقاب الهزائم العسكرية التي منيوا بها تبعث هي أيضا على القلق. ورأى أن أساليبهم المتغيرة باستمرار، واستخدامهم تكنولوجيا المعلومات ووسائط التواصل الاجتماعي في تجنيد الشباب وتغذية النزعة إلى التشدد فيهم ودفعَهم نحو التطرف العنيف والإرهاب، وارتباطهم بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، تتطلب ردا على كل من الصعد الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي، وردا عالميا أيضا من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الدولية. فما من بلد في منأى عن الإرهاب أو قادر على محاربته بمفرده.

١٨ - وأضاف قائلا إن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي يرأسه حاليا المغرب وهولندا، اعتمد عددا من الوثائق الهامة، مثل مذكرة لاهاي - مراكش حول الممارسات الجيدة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومذكرة أنطاليا المتعلقة بحماية الأهداف غير المحصنة في سياق مكافحة الإرهاب، وتوصيات زيوريخ - لندن بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب على الإنترنت. وقال إن المنتدى دعا الأممَ المتحدة إلى المشاركة في اجتماعاته بغية تبادل الآراء والممارسات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

١٩ - واستطرد قائلا إنه على الصعيد الوطني، اعتمد بلده استراتيجية تتضمن الاستفادة المثلى من الإطار القانوني والأمني لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي أدى إلى تفكيك خلايا إرهابية عدة؛ وإطلاق مبادرةً وطنية للتنمية البشرية من أجل منع المشاكل الاجتماعية والإقصاء وزعزعة الاستقرار؛ وإدخال إصلاحات دينية، بينها تدريب الواعظين الشباب على مبادئ الإسلام القائمة على الحوار والتسامح والاعتدال والتعايش والاحترام، التي ينادي بها الدين الإسلامي، واعتماد برامج لنزع الميل إلى التشدد، وتأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة إدماجهم، ومواجهة الخطاب المتشدد والمتطرف. وقد تبادل تلك الخبرة مع بلدان أخرى في أفريقيا وأوروبا والعالم العربي.

٢٠ - **السيد عيسى** (ليبيا): جدد إدانة بلده للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأكد على أنه ظاهرة عالمية لا ينبغي ربطها بأي دين أو عرق أو طائفة أو مجتمع. ورأى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل يد واحدة من أجل التصدي له في سياق احترام حقوق الإنسان وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وشدد على أهمية مضاعفة الجهود لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. واعتبر أن الحلول العسكرية وحدها ليست كافية للقضاء عليه نهائيا. ورأى أنه سيكون من الضروري اتخاذ تدابير سريعة وفعالة لإحباط عمليات التجنيد ومحاسبة مرتكبي الأعمال الإرهابية والمحرضين عليها، ولا سيما من خلال مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وحوادث الخطف وأخذ الرهائن؛ ومنع تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ ومنع تهريب الأسلحة؛ ووضع رقابة صارمة على شبكة المعلومات والقنوات الإعلامية التي تدعو إلى ثقافة الكراهية؛ ودعم استقرار الدول المتأثرة بالنزاع.

٢١ - ومضى يقول إن حالة عدم الاستقرار التي تشهدها ليبيا أدت إلى توفير بيئة حاضنة لمجموعات متطرفة وإرهابية من مختلف الجنسيات. ورغم التقدم الذي تحقق من خلال هزيمة هذه المجموعات وإخراجها من عدة مدن، فإن هذه المجموعات لا تزال تثير القلق حيث تسللت إلى عدد من مناطق أخرى في ليبيا. واعتبر أن من مصلحة السلم والأمن في العالم القضاء عليها بشكل تام. واعتبر أنه وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢١٤ (٢٠١٥)، ينبغي للمجتمع الدولي تسهيل إجراءات حصول الأجهزة الليبية المعنية على احتياجاتها من السلاح والمعدات العسكرية التي تمكنها من محاربة هذه التنظيمات.

٢٢ - وختاما، جدد تأييد بلده لعقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة يُعنى بدراسة ظاهرة الإرهاب وشدد على أهمية أن تعمل الدول الأعضاء للتوصل إلى الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي التي ينبغي أن تتضمن وضع تعريف واضح ومحدد للإرهاب والتصدي لجذوره وأسبابه ومعالجة ظروف انتشاره. ومن الضروري أيضا التفرقة بين ما يعد عملا إرهابيا خاضعا للتجريم الدولي والكفاح المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير ومقاومة الاحتلال الأجنبي.

٢٣ - **السيد شي** شياوبين (الصين): قال إن رغم النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل جهود التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، فإن الهجمات الإرهابية مستمرة بلا هوادة: فالتهديد الذي يشكله الإرهاب على الصعيدين العالمي والمحلي آخذ في الازدياد، مقرونا بارتفاع في عدد الهجمات الفردية على أهداف متنوعة وبانتشار الإيديولوجيات الإرهابية في الفضاء السيبراني. ورأى أن الإرهاب لا يعرف حدودا وأن ضمان مستقبل البشرية يستلزم استجابة عالمية.

٢٤ - وأضاف يقول إنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق مزيد من التوافق والتآزر في جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وينبغي لجميع الأطراف أن تعارض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بشكل لا لبس فيه وأن تنبذ المعايير المزدوجة وأي محاولة لربط الإرهاب بأي عرق أو دين محدد. وعلاوة على ذلك، من الضروري اتباع نهج شامل يعالج أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية. ويجب على الدول أن تضيق الخناق على تجنيد الإرهابيين وحركتهم، وتقطع قنوات تمويلهم وتكبح إساءة استعمال وسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من برامج تكنولوجيا المعلومات من قبل الكيانات الإرهابية. وفي الوقت نفسه، يجب على تلك الدول أن تعمل على القضاء على الفقر، وأن تلبي الاحتياجات الإنمائية، وتشجع التعليم

والتنمية الثقافية، وتيسر الحوار بين الحضارات، وتطور علاقات دولية قائمة على تعاون يعود بالنفع على الجميع، ذلك من أجل القضاء على التربة الخصبة للإرهاب. كما ينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تضطلع بدور رئيسي في إطار هذه الجهود. وينبغي الاستفادة بشكلٍ كامل من إمكانات كيانات المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب، وتحسين التنسيق وتقسيم العمل في ما بينها وتجميع مواردها. كما يجب أن تبذل جهود مكافحة الإرهاب بما يتماشى مع القانون الدولي، ولا سيما مع قواعده المتعلقة باستخدام القوة والمعاقبة على الجرائم. ويجب التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وينبغي التعجيل بالجهود الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٢٥ - واعتبر أن الجهود المبذولة في بلده لمكافحة إرهابيي تركستان الشرقية تشكل جزءا من جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. وأعرب عن أمل بلده في أن يواصل المجتمع الدولي دعم تلك الجهود. وأضاف قائلا إن بلده أجرى طوال العام الماضي مشاورات مع عدد من البلدان بشأن مسائل مكافحة الإرهاب والأمن، وواصل مشاركته في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال عدد من الأطر المتعددة الأطراف. فقد اضطلع بدورٍ فعال في إنشاء الفريق العامل لمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا)، واستضاف الاجتماع الثاني للفريق. واستضاف أيضا الاجتماع غير الرسمي المعقود بين الصين والاتحاد الروسي والهند بشأن مكافحة الإرهاب والندوة الثانية عن مكافحة الإرهاب السيبراني للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي مؤتمر قمة أستانا لمنظمة شنغهاي للتعاون، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصدرت الدول الأعضاء بيانا بشأن الجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، ووقّعت اتفاقية منظمة شنغهاي للتعاون بشأن مكافحة التطرف.

٢٦ - وأكد أن بلده سيواصل تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب بروح من الاحترام المتبادل وعلى قدم المساواة بهدف المحافظة على السلام والأمن والاستقرار في العالم.

٢٧ - **السيدة كوريت** (سلوفينيا): قالت إن تحقيق نتائج طويلة الأجل يتطلب أن تكون إجراءات مواجهة التهديد الإرهابي متضافرة ومتسقة. ومن المهم معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب من خلال برامج تهدف إلى منع التطرف وتغذية النزعة إلى التشدد وإلى تهيئة بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية مؤاتية. ويمكن أيضا للشباب، رغم قابليتهم للانجراف نحو التطرف، أن يشكلوا قوة دفع للتحول الإيجابي في المجتمعات. ورأت أن للتعليم دورا هاما جدا في هذا الصدد.

٢٨ - واعتبرت أن التعاون الإقليمي يتسم بأهمية حيوية في مكافحة التهديد الذي يمثله الإرهاب. وأضافت تقول إن ما يثير القلق على نحو خاص بالنسبة إلى سلوفينيا هو استهداف تنظيم الدولة الإسلامية منطقة غرب البلقان، التي تشكل طريق عبور محتملا بين أوروبا وسورية والعراق، في إطار سعي التنظيم إلى إنشاء مناطق جديدة للتجنيد وإقامة قواعد لوجستية خارج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومضت تقول إن حكومتها اقترحت مبادرة غرب البلقان لمكافحة الإرهاب باعتبارها جزءا من مفهوم تحقيق التكامل في إدارة شؤون الأمن الداخلي وإن مجلس الاتحاد الأوروبي أقرها تحقيقا للتعاون في المسائل الأمنية ومنعا للتطرف العنيف والإرهاب والجريمة الخطيرة والمنظمة. كما شرعت حكومتُها في تنفيذ مشروع لتوعية الممارسين الذين يتعاملون مع قضايا تغذية النزعة إلىالتطرف في منطقة غرب البلقان وبناء قدراتهم، يهدف إلى تحسين تبادل المعلومات الاستخبارية، واعتماد معايير دولية موحدة للتحقيق في الجرائم الإرهابية ومحاكمة مرتكبيها وكفالة تبادل البيانات الشخصية بشكلٍ آمن وقانوني. وعلى الصعيد الوطني، أدخلت تعديلات على القانون الجنائي السلوفيني لتشديد أحكامه المتعلقة بالإرهاب واعتُمد قانون جديد لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٩ - وكررت الإعراب عن دعم حكومتها لمكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثا، إذ من شأنه أن يعزز عمل المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال اتباع نهج متوازن إزاء الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وختاما، أعربت عن أمل وفدها في اختتامٍ ناجح للعمل المتصل بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٣٠ - **السيد تياريه** (بوركينا فاسو): أكد من جديد إدانة بلده للإرهاب قائلا إن بلده وقع ضحية أعمال إرهابية عدة منذ عام ٢٠١٤، بينها هجمات على قوات الدفاع وقوات الأمن وأعمال خطف وتفجيرات وهجمات عشوائية استهدفت المطاعم والفنادق. وأضاف أن حكومة بلده أدخلت عددا من الإصلاحات القانونية والمؤسسية الرامية إلى منع الإرهاب وقمعه وضمان احترام حقوق الإنسان في الوقت نفسه. وتضمنت هذه الإصلاحات قانونا جديدا لمكافحة الإرهاب وإنشاء وتعزيز خدمات متخصصة في مجالي القضاء

وإنفاذ القانون. وأضاف قائلا إن بلده تلقى أيضا الدعم في مجال بناء القدرات من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب).

٣١ - ومضى يقول إن حكومة بلده، إدراكا منها أن الفقر هو أحد الأسباب الجذرية للإرهاب وأن التدابير الأمنية لمكافحة الإرهاب لن يكتب لها النجاح إلا في سياق تحقيق استقرارٍ اقتصادي، اعتمدت مؤخرا برنامج طوارئ لمنطقة الساحل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وفي إطار هذا البرنامج، سيُوظَّف مبلغ ٧٥٠ مليون دولار في توسيع فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين الحوكمة وتعزيز أمن الأشخاص والممتلكات في جميع أنحاء المنطقة.

٣٢ - واعتبر أنه لن يُكتب النجاح للجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب إلا إذا كانت تشكل جزءا من نهج دون إقليمي وإقليمي وعالمي. ولهذا السبب، أدى بلده دورا نشطا في إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (المجموعة الخماسية) والقوة المشتركة التابعة لها بهدف مكافحة الإرهاب في جميع البلدان الخمسة المعنية، وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم القوة المشتركة التي تعد بمثابة حصن منيع في مواجهة انتشار الإرهاب وتغذية النزعة إلى التطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية في بقية أنحاء العالم، ولا سيما في أوروبا. وقال إن بلده يتطلع إلى مؤتمر التخطيط المشار إليه في قرار مجلس الأمن ٢٣٥٩ (٢٠١٧) الذي سيعقد في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن التعاون عبر الحدود في المسائل القضائية والأمنية هو واحد من أكثر الوسائل فعالية في مكافحة التهديد الذي يمثله الإرهاب.

٣٣ - وأضاف أن وفده يتطلع، بشعور يغلب عليه الإلحاح المتزايد، إلى وضع واعتماد صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، تراعي جميع جوانب الإرهاب وتشمل تعريفا لهذه الظاهرة. وفي ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، رأى أنه يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع الإرهاب والتطرف العنيف وتغذية النزعة إلى التطرف والهجرة غير القانونية، ولأسبابها الجذرية. وختم معربا عن ترحيب وفده بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674).

٣٤ - **السيد شاندرتري** (تايلند): قال إن بلده يدين جميع أشكال الإرهاب ومظاهره وهو ملتزم بالقيام بدور نشط على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي في الجهود الرامية إلى مكافحته. وقال إن بلده ما فتئ يعزز إطاره القانوني الداخلي لمكافحة الإرهاب، وقد اعتمد عددا من التدابير، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، من أجل مكافحة تمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، دخل قانونه المتعلق بمنع وقمع تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣٥ - وأضاف قائلا إن بلده لا يزال ملتزما بالتنفيذ الكامل لاتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب وسيواصل تكثيف تعاونه مع سائر الدول الأعضاء في الرابطة في هذا الصدد. وذكر أن التعاون على الصعيد الدولي، المدعوم بأطر قانونية دولية قوية، يُعَد أيضا عنصرا أساسيا في قمع الإرهاب. وأفاد أن بلده قد صدق على تسعة صكوك من الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وأنه يعتزم التصديق على بقية الصكوك. وعلى وجه الخصوص، فهو في سبيله إلى أن يصبح طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل المدخل عليها واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية والبروتوكول الملحق بها. وقد أدمج في سياسته الأمنية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢١ مختلف الاستراتيجياتٍ لمكافحة الإرهاب. وذكر أنبلده يقف على أهبة الاستعداد لترجمة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب إلى واقع ملموس وهو يقوم، سعيا منه لتحقيق تلك الغاية، بدعم أعمال مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب مكافحة الإرهاب الذي أنشئ مؤخرا.

٣٦ - وأشار إلى أن وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في الجهد العالمي المبذول لمكافحة الإرهاب. ولذلك يدعو وفد بلده جميع الدول إلى مضاعفة جهودها لتحقيق تلك الغاية وإلى كفالة أن تتضمن الاتفاقية تعريفا واضحا ودقيقا للإرهاب. واختتم قائلا إن الأهم من ذلك كله هو أنه يجب معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب ويجب بذل جهود جماعية من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي وكفالة احترام الحقوق الأساسية وتحسين فرص الوصول إلى الموارد وتشجيع الحوار بين الأديان والتسامح بغية تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٣٧ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): قال إن بلده يدين جميع الأعمال الإرهابية وهو ملتزم بتنفيذ جميع التدابير الضرورية لمنع تلك الأعمال والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. وأضاف أن بلده

صدق على معظم الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب، بما في ذلك الاتفاقيات التي تهدف إلى منع تمويله. وأفاد بأنه قام في عام ٢٠٠٦ بإنفاذ قانون وطني يهدف إلى كفالة منع الجرائم الإرهابية وتمويل الإرهاب والأنشطة الأخرى ذات الصلة والتحقيق فيها والمعاقبة عليها والقضاء عليها. وشدد على أنه من المهم، في الملاحقة القضائية للجرائم الإرهابية، كفالة تعزيز مؤسسات الدولة. وذكر أن مكتب المدعي العام في بلده قد وسع، بناء على ذلك، نطاق الأنشطة التدريبية على الصعيدين الوطني والدولي في عدد من المجالات، بما في ذلك منع الإرهاب ومنع تمويله وتقديم المساعدة إلى الضحايا. وعلى الصعيد الإقليمي، شارك بلده في مشاريع نسقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مثل الدورة التدريبية التي نُظمت في آذار/مارس ٢٠١٧ بشأن الإرهاب في المطارات الدولية.

٣٨ - واستطرد قائلا إن الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب تكون متسقة مع سيادة القانون تزداد حدة في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى لأن الإرهاب يهدد السلام والأمن الدوليين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقال إن بلده مستعد لتعزيز آليات التعاون والتدابير الأخرى، مثل صياغة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. واختتم قائلا إن التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي يجب أن تتقيد تقيدا صارما بالقانون، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

٣٩ - **السيد سلام** (لبنان): قال إن بلده الذي مزقه الإرهاب لا يزال يعاني من ويلاته، ولا يزال يعارضه، وفقا لالتزاماته بموجب القانون الدولي. وأضاف أن إدانة حكومة بلده للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره تظل حازمة ومطلقة؛ وشدد على أنه لا ينبغي أن يُربَط الإرهاب بأي جنسية أو دين أو حضارة أو جماعة عرقية، بل ينبغي أن يُربَط بالهمجية لا غير. وانتقل إلى موضوع الفريق العامل المعني بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، فأكد أهمية تعريف الكلمة. وأوضح أنه كثيرا ما تُستخدم الكلمة على نحو فضفاض ويُساء استخدامها حين تُطلَق على ممارسة الحق في مقاومة احتلال أجنبي والحق في تقرير المصير، وهما من الحقوق الراسخة في القانون الدولي، في حين أن الأعمال الإجرامية التي يرتكبها المستوطنون الذين يحتلون أراضي دولة أجنبية بصورة غير مشروعة لا توصف بأنها أعمالا إرهابية وإنما مجرد أعمال عنف. وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب، الذي من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء على نحو أفضل في تنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٤٠ - **السيد فينتاكبا لاميغا** (توغو): قال إن بلده كان قد انضم، في ضوء تصاعد الإرهاب الدولي في جميع أنحاء العالم، إلى مختلف الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه، حتى قبل أن تتخذ الجمعية العامة القرار ١٥١/٧١، الذي دعت فيه الدول إلى أن تصبح أطرافا في تلك الصكوك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمد في الآونة الأخيرة قانونا جنائيا جديدا سعيا منه إلى تنفيذ تلك الصكوك. وأضاف أن حكومة بلده تشارك أيضا في مكافحة الجريمة عبر الوطنية، وقد اتخذت، بناء على ذلك، إجراءات لمكافحة غسيل الأموال، ولا سيما عن طريق إنشاء وحدة استخبارات مالية، وفقا لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وتوصيات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وسنت قانونين كأساس لعملها.

٤١ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة التهديد المستمر الذي يمثله الإرهاب، الذي لا يعرف حدودا ويُرتَكب بصورة عشوائية. ولا يمكن لأي بلد أن يحقق أهدافه الإنمائية أو يكفل الرفاه لسكانه ما لم تبذل جميع الدول الأعضاء جهودا متزايدة من أجل الحفاظ على السلام والأمن في العالم. وأضاف أن بلده، من جانبه، أكد من جديد معارضته الثابتة للأصولية والتطرف العنيف ودعا إلى مزيد من التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات الاستخبارية. ومن هذا المنطلق، فقد اجتمعت سلطات الشرطة الوطنية من ١٥ بلدا أفريقيا، في وقت سابق من هذا العام، للتشاور فيما بينها بشأن الخطوات التي اتخذتها بلدانها لمنع الأعمال الإرهابية، بما في ذلك الإجراءات المتخذة للقضاء على مصادر تمويل المنظمات الإرهابية والجماعات المتطرفة. وقال إن حكومة بلده لا تزال مقتنعة بأنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر لأي عمل إرهابي وهي تدين بأشد العبارات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، كيفما أُرتُكب وأيا كان مرتكبوه. واختتم قائلا، إن بلده يرحب، بناء على ذلك، بإنشاء فريق عامل في الدورة الحالية لوضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي وبالنظر في مسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع تحت رعاية الأمم المتحدة.

٤٢ - *تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ماكدوغال (أستراليا).*

٤٣ - **السيدة أرغوييو غونزاليز** (نيكاراغوا): كررت تأكيد بلدها إدانته القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب

الدولة الذي كان بلدها، بشعبه وحكومته، ضحية له، فقالت إن وفد بلدها يدعو إلى بذل جهود لمكافحة تمويل الإرهاب، سواء من جانب الدول أو الأفراد. وأكدت على ضرورة عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية وعلى أنه لا يمكن تبريره بناء على هذه الأسس.

٤٤ - وتابعت قائلة إن بلدها يشعر بقلق عميق إزاء الحروب التي تُشن تحت شعار ''الحرب على الإرهاب'' وما تتسبب فيه من وفيات وانتهاكات لحقوق الإنسان لملايين الناس ومن تدفقات حشود اللاجئين. وأضافت أن وفد بلدها يود أن يعرب عن تضامنه مع جميع ضحايا الهجمات الإرهابية، ومنها مئات الهجمات التي نُفذت على مدى السنة الماضية. وأردفت قائلة إن إدانات الإرهاب يجب أن تتجاوز الكلمات وأن تُترجم إلى تدابير ملموسة ترمي إلى ملاحقة مرتكبي الأعمال الإرهابية قضائيا وتقديمهم إلى العدالة وتسليمهم؛ وقبل ذلك كله، يجب الامتناع عن دعم أو تمويل تلك الأعمال باستخدام المعايير المزدوجة التي يتم بموجبها اعتبار المجموعات التي تبيّت نية الإطاحة بحكومات مشكلة بصورة شرعية على أنها ''معارضة مسلحة معتدلة''.

٤٥ - وأضافت أن وفدها يعيد تأكيد استعداد بلده لبذل قصارى جهوده للمساعدة في التوصل إلى وضع اتفاقية بشأن الإرهاب، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة اللازمة لتحقيق تلك الغاية. وذكرت أن بلدها لا يزال ملتزما التزاما راسخا بالتنفيذ المتكامل للركائز الأربع لاستراتيجية مكافحة الإرهاب، الذي ينبغي أن تقوم به الدول بصورة كاملة وعلى نحو يتسم بالشفافية، ولذلك فقد شارك بنشاط في الاستعراض الخامس الذي يُجرى كل سنتين للاستراتيجية في عام ٢٠١٦. وأكدت أن حكومة بلدها ستواصل العمل في خدمة المثل العليا للوطن والحرية وستبذل كل جهد ممكن لتعزيز الاستقرار والأمن والسلام باعتبارها شروطا مسبقة لتحقيق التنمية.

٤٦ - **السيد هيومان** (إسرائيل): قال إن وفده يأمل في أن تؤدي التعيينات الجديدة في الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب إلى تمكين المنظمة من أن يكون لها صوت ريادي في هذا المجال وأن تفضي إلى مزيد من التعاون. وأضاف أن بلده لم ينجُ من مسلسل الموت والدم والحزن الذي يخلفه وراءهم في جميع أنحاء العالم الإرهابيون الذين يسارعون إلى تسخير الأدوات الجديدة تحقيقا لتلك الغاية. وقد أصبحت شبكة الإنترنت، ولا سيما عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي وغرف الدردشة الإلكترونية، منبرا لتشجيع الإرهاب والتطرف العنيف؛ ولذلك، فإن بلده أصبح يشارك بصورة مكثفة في مكافحة هذه التجاوزات ويعمل مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول مبتكرة لذلك التهديد العالمي.

٤٧ - ومضى يقول إن بلده، في معركته المتواصلة ضد الهجمات الإرهابية التي لا هوادة فيها والتي عانى منها مواطنوه على مدى عقود على جميع الجبهات، بشكل يومي تقريبا، يواصل البحث عن أدوات قانونية لمكافحة الإرهاب بصورة فعالة، وعلى نحو يتفق مع التزاماته الوطنية والدولية. وقد اعتمد مؤخرا قانونا جديدا وشاملا لمكافحة الإرهاب من أجل التصدي للتهديدات الناشئة مع التمسك في الوقت نفسه بالتزامه الثابت بسيادة القانون؛ وإن القانون الجديد موحَّد ومتسق ودقيق ويعرَض نهجا شاملا ''جامعا'' لمكافحة الإرهاب. وأضاف أن قواعد بلده والتزاماته الديمقراطية لا تزال تحظى بالأهمية القصوى، حتى ولو جعل ذلك مكافحة الإرهاب أكثر صعوبة. وذكر أن وفده يقر بأهمية التعاون الدولي وبالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جهود المكافحة هذه ويدعم وضع اتفاقية شاملة لا تقبل أي تبرير لأي شكل أو مظهر من أشكال ومظاهر الإرهاب. وشدد على ضرورة اتباع نهج ''عدم التسامح إطلاقا'' مع الإرهاب الذي لا يمكن تبريره بذريعة الاستشهاد، أو ما يسمى بأعمال التحرير، أو باسم أي قضية كانت. واختتم بالقول إنه على الرغم من أن بلده يقدر الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في فترة ما بين الدورتين للتوصل إلى حل توفيقي بهذا الشأن، فإنه من غير الوارد تقديم تنازلات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي نص يستبعد منظمة أو قضية إرهابية ما أيا كانت وأيا كان مبررها المزعوم.

٤٨ - **السيد ليزوتشينكو** (أوكرانيا): قال إن وفد بلده يرحب بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة؛ إذ يمكن توقع أن يعزز ذلك الاتساقَ والقيادة، وأن يدمج جهود مكافحة الإرهاب داخل المنظومة، وأن يسهم في التنفيذ المتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وعبر عن رأي مفاده أنه ينبغي للمكتب الجديد أن يعمل بشكل وثيق مع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن من أجل تحديد الاتجاهات والتحديات والثغرات الجديدة في مجال مكافحة الإرهاب، ورصد وفاء الدول بالتزاماتها، وتيسير إيصال المعونة التقنية. وأضاف أنه يجب معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال الجهود الرامية

إلى مكافحة الإيديولوجيات الإرهابية، مثل منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب الذي أطلقته مؤخرا شركات كبرى للتكنولوجيا المتطورة.

٤٩ - وتابع قائلا إن مكافحة الإرهاب يجب أن تكون مسعى يوميا في كل دولة، كما هو الحال في بلده، الذي يسهم بنشاط في الجهود العالمية والإقليمية لمنع تجنيد وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وذكر أن بلده تمكن، بمساعدة شركائه الدوليين، من تحديد وتفكيك ١٧ نقطة نقل تستخدم لإيواء هؤلاء المقاتلين، واحتجز أكثر من ٦٠ عضوا ومؤيدا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وقال إن بلده، بوصفه عضوا في مجلس الأمن، ساهم أيضا في النهوض بمعايير جديدة لتكنولوجيا الاتصالات من خلال إثارة مسألة حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، مما أدى إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤١ (٢٠١٧).

٥٠ - ومضى قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل ألا تقتصر المسؤولية عن الأعمال الإرهابية على المرتكبين المباشرين لهذه الأعمال، ولكن أن تشمل أيضا منظمي تلك الأعمال وموجهي أولئك الجناة، لا سيما إذا كانت هذه الأنشطة تنفَّذ على مستوى الدولة. وأضاف قائلا إن بلده خاض تجربة مريرة في مجال مكافحة الإرهاب الذي يغذيه الدعم الخارجي للجماعات والمنظمات الإرهابية. وذكر أن الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، استخدم الإرهاب بوصفه إحدى أدوات عدوانه المختلط ضد أوكرانيا، منتهكا بذلك العديد من التزاماته الأساسية بموجب القانون الدولي، وهي: الالتزام بالامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم إلى الإرهابيين، والقضاء على إمداد الإرهابيين بالأسلحة، ومنع تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتحركاتهم، ومنع التحريض على الإرهاب.

٥١ - ومضى قائلا إن تصاعد الإرهاب الذي ترعاه الدولة في جميع أنحاء العالم يضر بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وقال إن وفد بلده يشعر بقلق شديد إزاء صعوبة مساءلة الدول عن تمويل الإرهاب، ويرى أنه ينبغي ألا يُدخر أي جهد لتحقيق تلك الغاية. وأضاف قائلا إن بلده قد اضطلع بالفعل بدور ريادي في الدعوى التي رفعها ضد الاتحاد الروسي أمام محكمة العدل الدولية، والتي خلصت إلى استنتاج المحكمة، في حكمها الصادر في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أن القضية معقولة وأنه يمكن مساءلة دولة ما عن انتهاك اتفاقية قمع تمويل الإرهاب. وقال إن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي يجب أن يعكس على النحو الواجب الحاجة إلى مساءلة ليس فقط الأفراد والمنظمات، بل وأيضا الدول المسؤولة عن تنظيم أو تشجيع أو توفير التدريب أو غير ذلك من أشكال الدعم المباشر أو غير المباشر للأنشطة الإرهابية، الأمر الذي من شأنه أن يشكل إضافة هامة للإطار القانوني الدولي القائم لمكافحة الإرهاب.

٥٢ - **السيدة غراندا أفيرهوف** (كوبا): كررت تأكيد عزم بلدها الثابت على مكافحة الإرهاب، وإدانة الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، حيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبها، بغض النظر عن دوافعها، بما في ذلك في الحالات التي تتورط فيها دول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقالت إن بلدها يدين أيضا أي عمل يهدف إلى تشجيع أو دعم أو تمويل أو إخفاء أي أعمال أو أساليب أو ممارسات إرهابية. وعبرت عن رأي مفاده أنه لا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، ويجب مكافحته من خلال اتباع نهج شامل، يجمع بين المواجهة المباشرة والوقاية والتدابير الرامية إلى القضاء على أسبابه الجذرية. وقالت إن وفد بلدها يؤيد اقتراح الأمين العام إنشاء هيكل الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب الذي ينبغي أن يركز على التنفيذ الأكثر فعالية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأن يستند إلى الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ وينبغي ألا يكون هناك في أي حال من الأحوال آلية للإشراف على الدول.

٥٣ - وتابعت كلامها قائلة إن الممارسات الضارة التي تقوم بعض الدول من خلالها بتمويل أو دعم أو تشجيع أعمال هدامة تهدف إلى ”تغيير النظام“ ونشر رسائل تنطوي على روح التعصب والعداء تجاه شعوب وثقافات ونظم سياسية أخرى مستعينة في ذلك بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة تشكل انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقالت إن بلدها يكرر تأكيد إدانته للأعمال الانفرادية التي تقوم بها بعض الدول التي تنتحل لنفسها الحق في التصديق على سلوك ما أو إنشاء قوائم ذات دوافع سياسية، في انتهاك للقانون الدولي. وعبرت عن رأي مفاده أن هذه الأعمال تقوض السلطة المركزية للجمعية العامة في مكافحة الإرهاب. وشددت على أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل، تحت شعار ما يسمى بمكافحة الإرهاب، قيام بعض الدول بأعمال عدوانية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضد شعوب ذات سيادة، وارتكابها

انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأعلنت أن بلدها يرفض بشدة أيضاً التلاعب في قضية حساسة مثل الإرهاب الدولي باستخدامها كأداة ضد أي بلد.

٥٤ - وأردفت قائلة إن بلدها طرف في ثماني عشرة اتفاقية دولية تتعلق بالإرهاب، ويؤكد من جديد عزمه على مواصلة العمل على تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في اعتماد تدابير لمكافحة هذه الآفة ووضع إطار قانوني واسع النطاق للقيام بذلك. وقالت إن بلدها يكرر تأكيد دعمه لاعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي لملء الثغرات القانونية القائمة، ويؤيد عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتدبير استجابة منظمة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

٥٥ - وأشارت إلى أن بلدها، دفاعاً عن استقلاله وسيادته وكرامته، ما فتئ يعاني منذ عقود من عواقب الأعمال الإرهابية التي أدت إلى سقوط ٣ ٤٧٨ ضحية وإعاقة ٢ ٠٩٩ شخصا. وذكرت أن الإرهابي لويس بوسادا كاريليس، الذي دبر عملية تفجير طائرة تابعة للخطوط الجوية الكوبية أثناء طيرانها قبل ٤١ سنة، أسفرت عن مصرع ٧٣ شخصا، ما زال حرا طليقا. وأضافت أن بلدها سيحيي ببالغ الأسى في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ذكرى مرور سنة أخرى على تلك الجريمة.

٥٦ - وأكدت أن بلدها لم يشارك أبدا في تنظيم أو تمويل أو ارتكاب أي عمل إرهابي ضد أي بلد، وأنه لم يساعد أبداً ولن يساعد أبداً أعمال الإرهاب الدولي. وشددت على أن الأراضي الكوبية لم تستخدم أبدا ولن تستخدم أبداً لتنظيم أو تمويل أو ارتكاب أعمال إرهابية ضد أي بلد. واختتمت بيانها قائلة إن حكومة بلدها تكرر تأكيد دعمها للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مكافحة الإرهاب الدولي، وإنها عاقدة العزم على العمل مع البلدان كافة بشأن منع الأعمال الإرهابية وقمعها حيثما ارتكبت.

٥٧ - **السيد سبارير** (ليختنشتاين): قال إن بلده يدين جميع أعمال الإرهاب، بغض النظر عن دوافعها، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها، وما زال ملتزما بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بجميع جوانبه، بسبل منها التعاون مع الأمم المتحدة. وأضاف أن بلده قد صدّق على جميع صكوك الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وباعتباره عضوا في مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف، فسوف يواصل العمل على تعزيز فعالية وشرعية نظم الجزاءات المتصلة بالإرهاب. وأعرب عن تقدير وفد بلده بصفة خاصة لعمل مكتب أمين المظالم التابع للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وأضاف أن وفد بلده يتطلع إلى التعجيل بتعيين أمين مظالم جديد.

٥٨ - وتابع يقول إن التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وإن كانت كثيرا ما لا تخطر على البال في البداية، يجب أن تشكل الأساس الذي تقوم عليه جهود مكافحة الإرهاب. فالحكومات التي تشارك بنشاط في تلك المعركة ينبغي أن تحذر التسبب في نتائج تتعارض مع القيم التي تسعى إلى التمسك بها. وحذّر من أن وضع تعريف جد فضفاض للإرهاب قد يخل بالحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات؛ كما أن فرض المراقبة الجماعية قد يقوض الحق في الخصوصية. وأشار إلى أن القانون الدولي الإنساني لا يزال موضع استخفاف من قبل مختلف الأطراف في النزاعات المسلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، الأمر الذي قد يشكل خطرا من حيث تشجيع الإحساس بالظلم الذي يمكن أن ييسر تغذية نزعة التطرف وتجنيد الإرهابيين. وشدد على أنه يجب على الحكومات أن تتقيد بمبادئ الشرعية والضرورة والتناسب.

٥٩ - وأكد على ضرورة تعزيز الاستجابة الدولية للإرهاب واضطلاع الأمم المتحدة بدور محوري في هذا الصدد. وأضاف أن مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة تضطلع بأدوار تكمل وتعزز بعضها البعض. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب توخيا لتبسيط هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، إذ أن ذلك سيسمح بتنفيذٍ أكثر توازنا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب عبر ركائزها الأربع. وأضاف قائلا إنه من خلال التركيز على منع التطرف العنيف، يمكن أن يقدم هذا المكتب إسهاما هاما في خطة الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وكذلك في الجهود الرامية إلى وضع حقوق الإنسان في صدارة استجابة الأمم المتحدة للإرهاب.

٦٠ - وذكر أن اللجنة السادسة قد قدمت أيضا إسهامات كبيرة، لا سيما من خلال صوغ العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، لا سيما الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام ٢٠٠٥. وأعرب عن رأي مفاده أنه في أعقاب تلك الجهود،

ينبغي للجنة أن تبسط أعمالها وفقا لذلك وتتجنب تكرار المناقشات التي تجريها في مختلف الأشكال. واختتم بالقول إن وفد بلده يكرر لذلك دعوته لمناقشة اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب في الجلسات العامة فقط وحذف البند من جدول أعمال اللجنة، أو في حال تعذر ذلك، اعتماد الاقتراح الذي قدمه الاتحاد الأوروبي بإجراء المناقشة كل سنتين فقط.

٦١ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى التي تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛ فالإرهاب يشكل انتهاكا بغيضا للقانون الوضعي وتهديدا للسلام والأمن الدوليين، وكذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية. وأعرب عن ترحيب بلده بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب وتعهده بالتعاون الكامل معه. وأكد على أن من مصلحة جميع الأمم العمل معا من أجل مكافحة آفة الإرهاب على الصعد العالمي والإقليمي والوطني: فلا يمر أسبوع واحد دون ارتكاب عمل إرهابي في مكان ما من العالم وفي كل قارة، في هجمات تستهدف أشخاصا أبرياء بصورة عشوائية.

٦٢ - وأعرب عن رأي مفاده أنه لا يمكن ربط الإرهاب بأي منطقة أو ثقافة أو دين أو جنسية أو عرق ما. وأضاف قائلا إن الإرهاب عابر للحدود الوطنية وليس متجذرا في أي دولة أو منطقة محلية ما؛ فهو ينشأ حيثما تتوفر له الظروف المناسبة. وقال إن وفد بلده يدعو إلى الحوار بين الثقافات والحضارات، واحترام القانون الدولي والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة، وإلا فهناك خطر توفير تربة خصبة ومبرر للتطرف العنيف الذي ما زال بسبب ذلك يتفاقم في العالم المعاصر. بالفعل، فمع تحول التهديد الإرهابي بعيدا عن الشرق الأوسط نحو أفريقيا ومناطق أخرى، فإن من الواضح أن هذه الآفة ترجع إلى تفاعل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي كانت موجودة من قبل، والتي تفاقمت بفعل التدخل العسكري.

٦٣ - وشدد على أن مكافحة الإرهاب على نحو فعال تتطلب زيادة التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات وقطع مصادر تمويله، بما في ذلك دفع الفدية، ومراقبة الحدود لوقف تدفق المقاتلين الأجانب. وقال إن الأمم المتحدة توفر منبرا مناسبا لإجراء مناقشة منسقة بشأن الإرهاب الدولي بغية اتخاذ إجراءات جماعية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يعترف أيضا بالحاجة الملحة إلى اعتماد اتفاقية شاملة من شأنها أن توفر إطارا متعدد الأطراف لمكافحة هذه الآفة لأن غياب تعريف للإرهاب يسمح للجماعات الإرهابية أن تصبح أكثر ترسخا. وأكد أن من المهم أيضا دعم تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتجنب اتباع نهج انتقائي قدر الإمكان. وأضاف أنه في النهاية أصبح من الواضح أنه لا يمكن للعمل العسكري وحده القضاء على هذه الظاهرة بشكل كامل، وأنه إذا لم يقترن بإجراءات مدنية، فيمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار ودعم الإرهاب.

٦٤ - واختتم قائلا إن بلده يؤكد عزمه الراسخ على التعاون مع بقية أعضاء المجتمع الدولي في مكافحة التهديد الخبيث الذي يشكله الإرهاب على السلام والأمن الدوليين، من خلال وفائه بالتعهدات التي التزم بها بموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف والإقليمية التي هو طرف فيها، والتي تشمل الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، لعام ١٩٩٩ والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام ٢٠٠٥، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته.

٦٥ - **السيدة غاي** (السنغال): قالت إن الهدف النهائي للهجمات الإرهابية هو تهيئة مناخ من عدم الاستقرار من خلال إثارة الهواجس الجماعية. وقالت إن الإرهاب عمل إجرامي لا يمكن تبريره، أينما ارتُكب وأيا كان من ارتكبه، وأن وفدها يدينه بجميع أشكاله ومظاهره مع رفض أي ربط بين الإرهاب والإسلام: فالمسلمون أنفسهم هم من ضحايا الإرهاب. ولا تتزايد ضرورة مكافحة الإرهاب على نحو تآزري فحسب، بل تتزايد أيضا ضرورة السهر على التنفيذ الصارم لجميع أحكام القرارات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن مختلف الهيئات المكلفة بمنعه ومكافحته، لا سيما بواسطة إجراءات ترمي إلى منع تمويل الإرهاب وتكثيف التعاون بين الدول. ولئن تحقق بعض التقدم، فلا يزال يتعين بذل جهود من أجل وقف تدفق التمويل الذي يتولد من الفدية والجريمة عبر الوطنية. أجَل، يجب على الدول الأعضاء أن تأخذ مزيدا من الإجراءات لتبادل المعلومات، لكن يجب عليها أيضا ضمان مشاركة جميع الهيئات المعنية بمكافحة الإرهاب مشاركة فعالة في التصدي لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٦٦ - وقالت إن الوقت قد حان لكي تسن جميع الدول، بلا استثناء، تشريعات لسد الثغرات في القانون التي تتيح للإرهابيين الإعداد للأعمال الإرهابية وتنفيذها على نحو متزايد. فبلدها، من جانبه، وإن لم يأخذ أي تدابير طارئة، وضع قوانين وآليات معينة من أجل تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب

وتمويل الإرهاب تنفيذا كاملا. وقالت إن حكومة بلدها قد أنشأت وحدة للاستخبارات المالية تنخرط انخراطا تاما في مهمتها الجديدة الخاصة بمكافحة هذا النوع من التمويل، مع التركيز بوجه خاص على غسل الأموال، كما أنشأت وحدة لمكافحة الإرهاب قامت فعلا بعدد من الاعتقالات التي تبشر بالخير من حيث فعاليتها. بيد أن الآلية التي وُضعت لا يمكن أن تحقق نجاحا كاملا دون تنسيق فعال بين الشرطة والجهاز القضائي وتعاون كامل بين جميع الوكالات المعنية.

٦٧ - وفي الختام، أعربت عن ترحيب وفدها بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي له دور أساسي في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب مع كفالة تنسيق واتساق أفضل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا يزال الطريق طويلا لدحر الإرهاب، لكن بالمثابرة والتعاون وباعتماد استراتيجية مشتركة وتقاسم العمل سيتحقق النجاح. إذن، من الأهمية بمكان أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب. ولذلك فإن المؤتمر الرفيع المستوى المقرر عقده بشأن هذا الموضوع يعد منارة أمل ويُتوقع أن يفضي إلى اعتماد اتفاقية دولية تحظى بدعم المجتمع الدولي بأسره.

٦٨ - **السيد هاتريم** (النرويج): قال إنه لئن كانت الشبكات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المحلية لا تزال تشكل تهديدا للأمن العالمي، فإن مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تكلل بالنجاح، بفضل جهود التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويضطلع بلده بدور هام في ذلك الكفاح على الصعيد العسكري وعن طريق تقديم المعونة والدعم على السواء. وللمجتمع الدولي مسؤولية بالغة الأهمية في تلبية الحاجة الهائلة إلى المعونة الإنسانية بتقديم الدعم وتوفير الإغاثة.

٦٩ - وقال إن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من الأولويات الرئيسية لحكومة بلده، التي اعتمدت نهجا يشمل المجتمع كله لتحقيق هذا الغرض، بإشراك المجتمع المدني والشباب والنساء والزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية. وفي عام ٢٠١٥، أصدرت الحكومة ورقة بيضاء بعنوان ”التحديات الأمنية العالمية في السياسة الخارجية للنرويج“ بهدف تعزيز مساهمة البلد في تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية على الصعيد الدولي. وأوصت بإدراج نهج قائم على إشراك المجتمع كله في ولاية مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المنشأ حديثا. وينبغي للمكتب أن يتيح مزيدا من الاتساق ويكفل تحسين القيادة الاستراتيجية والاتصالات الداخلية والخارجية، ويعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ جميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، مع إقامة التوازن الملائم بينها. وفي الوقت نفسه، يجب التصدي للأسباب الجذرية للتطرف العنيف والعوامل المؤدية إليه ويجب أن تستند التدابير المتخذة لمواجهته إلى سيادة القانون.

٧٠ - وأشار إلى أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومنعهما يتطلبان إقامة شراكات مع المجتمع المدني وسائر الجهات المعنية غير الحكومية، مع المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع مستويات المجتمع. ويجب ألا يقع أحد حبيس المجتمعات المحلية الفقيرة التي لا يوجد فيها نظام ولا سبيل للتقدم. والشباب جزء لا يتجزأ من الحل؛ ويجب الاستماع إلى أصواتهم واحترامها. ويجب التصدي للظلم والمعاناة من الظلم.

٧١ - وأضاف أنه يجب أيضا التصدي للظروف التي تدفع الأفراد إلى التطرف والعنف والانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة؛ وذلك هو الغرض من مجموعة أصدقاء منع التطرف العنيف، الذي يشارك بلده مع الأردن في رئاسته. وستسعى المجموعة إلى تقديم الدعم في إطار منظومة الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات ذات الصلة، وإتاحة منتدى للمناقشة والتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى.

٧٢ - **السيد تاج الدين** (ماليزيا): قال إن بلده يدين جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته؛ فهي غير مقبولة. فقد شوهت صورة الإسلام الحقيقية وتتنافى مع تعاليمه. وما زال بلده يرى أنه لا بد من استجابة شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب بفعالية: فلن يتحقق أي نجاح في دحر التطرف العنيف والإرهاب إلا من خلال التصدي على نحو فعال للظروف المؤدية إلى التطرف والإرهاب، بما في ذلك النزاعات التي تتم تسويتها. وقال إن وفده يشاطر قلق المجتمع الدولي إزاء الحاجة الملحة إلى تسريع الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتحتم على الدول أن تنخرط في التعاون الدولي لكفالة المساعدة المتبادلة حينما تدعو الحاجة إليها ومواكبة تغير مظاهر الإرهاب من خلال تبادل المعلومات. ولذلك، فإن بلده يتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي والاستمرار خلال الدورة الحالية في مناقشة مسألة

عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع تحت رعاية الأمم المتحدة.

٧٣ - وقال إن الوقاية هي أنجع سبل التصدي لخطر الإرهاب. وأضاف أن بلده سن عددا من القوانين لمكافحة الإرهاب في السنوات الأخيرة وأنه طرف في اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب. وهو طرف أيضا في تسعة صكوك قانونية دولية تتعلق بمكافحة الإرهاب.

٧٤ - وأكد أن بلده يفضل الاعتدال كوسيلة للحيلولة دون انتشار التطرف والتشدد. وهو على استعداد لإطلاع الدول الأخرى على تجربته في استخدام ذلك النهج، أملاً في أن يُعتمد على الصعيد العالمي. وقال إن وفده يؤيد الجهود الرامية إلى مكافحة الخطاب الإرهابي، وفقا للقانون الدولي والمبادئ التوجيهية المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧). وقد أنشأ المركز الإقليمي لجنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، الذي يوجد مقره في ماليزيا، شعبة للاتصالات الاستراتيجية الرقمية تتبع نهج الليونة في مناهضة هذا الخطاب الإلكتروني. وقال إن حكومة بلده على استعداد للتعاون مع أي من الدول الأعضاء المهتمة في إطار برامج لبناء القدرات ومشاريع بحوث مشتركة بشأن مسألة الإرهاب والتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف، ولا تزال ملتزمة التزاما كاملا بجهود الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب مكافحة الإرهاب الذي أنشئ مؤخرا، من أجل منع جميع أشكال الإرهاب الدولي ومظاهره.

٧٥ - **السيدة الدح** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن انتشار التطرف والإرهاب في العالم، خاصة في المنطقة، أدى إلى تفاقم الأزمات الأمنية والإنسانية، ليكبدها خسائر كثيرة في الأرواح، وأضرار هائلة في البنية التحتية واقتصاد الدول. ولا شك أن مكافحة هذه الآفة والقضاء عليها يحتم على الدول الوقوف معا وتعزيز الجهود ضمن الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويشمل ذلك تبادل أفضل الممارسات والخبرات وبناء شراكات وتحالفات دولية. وقالت إن بلدها شارك في العديد من التحالفات الإقليمية والدولية لمحاربة الجماعات الإرهابية، ومنها التحالف العالمي لمحاربة داعش. وقد حرص على تحديث قوانين مكافحة الإرهاب وتجريم تمويله، إلى جانب انضمامه إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، وعلى وضع إطار عمل قانوني لمكافحة الإرهاب وإحالة مرتكبيه إلى العدالة.

٧٦ - وأشارت إلى أن بلدها طرف في أكثر من ١٥ اتفاقية إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب ويعمل مع العديد من الشركاء الإقليميين والدوليين للتصدي للممول والمروج والمبرر، فلا يمكن القضاء على الإرهاب دون تجفيف منابع تمويله. ولا يجب التسامح إطلاقا مع أي طرف يقدم يد العون والملاذ للجماعات الإرهابية، وعليه، فإن بلدها يدعو الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها وفقا للقانون الدولي. وقالت إن بلدها يؤمن بأهمية ترسيخ قيم التعددية بين الشعوب وتعزيز التفاهم بين الأديان وبين الثقافات من أجل تحصين الشعوب من عوامل التطرف والإرهاب. وعليه، فقد حرص بلدها على اتباع نهج الوقاية إذ عين وزيرة للتسامح واستضاف ''مجلس حكماء المسلمين'' وأطلق ''جائزة محمد بن راشد للتسامح''. ويؤمن بلدها بضرورة محاربة الإرهاب الإلكتروني واستضاف في عام ٢٠١٧ المؤتمر الدولي لتجريم الإرهاب الإلكتروني الذي صدر عنه إعلان أبو ظبي الذي تضمن عددا من التوصيات التي تهدف إلى التصدي لهذه الظاهرة عالميا، مع إبراز ضرورة الكشف عن الأفكار المضللة التي تنشرها الجماعات المتطرفة والإرهابية.

وقالت إن وفدها يرحب بجهود الأمين العام لإصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ويواصل تأكيد ضرورة أن يتم التوصل إلى الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي بالتوافق.

٧٧ - **السيدة ساماراسينغ** (سري لانكا): قالت إن بلدها، بوصفه بلدا عانى من وطأة الإرهاب لمدة ٣٠ عاما، يدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فأعمال الإرهاب كلها إجرامية ولا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دوافعها ومكان ارتكابها وتوقيتها والجهة التي ترتكبها؛ وهي اعتداء على الجميع؛ ولذلك ينبغي للجميع إبداء التضامن ووحدة الهدف في مكافحة هذه الآفة. وقالت إن وفدها يرحب بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب ويتعهد بالتعاون معه في مهامه الرئيسية، لا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة من أجل بناء القدرات في الدول الأعضاء. وفي الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي، استضاف بلدها ثلاث حلقات عمل إقليمية للقضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة من الدول الأعضاء في جنوب آسيا بشأن السبل الفعالة لمكافحة الإرهاب.

٧٨ - وقالت إنه بالرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠٠٦، نشأت تحديات عديدة نتيجة لتغير وجه الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك من خلال ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتمويل الإرهاب، وسرعة تقدم

التكنولوجيا، وسهولة اختراق الحدود، وتنقل أعداد كبيرة من الأشخاص الفارين من العنف. وتعد الشبكات الدولية المرتبطة بالجريمة المنظمة شريان الحياة للجماعات الإرهابية، مما يحتم على الدول الأعضاء تجميع مواردها وتبادل المعلومات الاستخبارية في هذا الصدد.

٧٩ - ومضت تقول إنه يجب إيلاء الاعتبار الواجب للركيزة الرابعة من ركائز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي ضمان مراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي ربط الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

٨٠ - واختتمت قولها بأن وفدها يدرك قيمة الخطوات التي اتخذت بالفعل لوضع إطار معياري لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، لا سيما على النحو الوارد في الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وأعربت عن تقدير وفدها للجهود المبذولة خلال فترة ما بين الدورتين للانتقال نحو اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. بيد أن من المؤسف أنه لم يتسن حشد الإرادة السياسية اللازمة لكسر الجمود الذي يحيط حاليا بمشروع الصك. ويحث بلدها الدول الأعضاء على حل الخلافات المتبقية دون تأخير بغية توجيه رسالة واضحة عن عزم المجتمع الدولي على مكافحة تلك الظاهرة من أجل جميع ضحايا الإرهاب ومن أجل مستقبل العالم. فضرورة القيام بذلك ما بلغت قط هذه الدرجة من الإلحاح.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.